

قياس وتحليل الفجوة الغذائية في الاقتصاد العراقي للفترة (1980 – 2015)

م.م مرتضى حسين لفته و م.م سعد حسين خلف
كلية الكوت الجامعة

Abstract:

The agricultural sector has a great importance among the other main productive sectors and in most of the country's economies, especially developing ones that Iraq is one of them because of its special importance in the process of economic development as it falls within the development witnessed by the agricultural sector through the decline in its share of employment and increase productivity that it is the contrary to what was planned in the development plan generally at the economic level and particularly in agricultural sector , Which led to the emergence of food problem deficit and increase its intensity clearly and significantly, despite the enormous potential and large agricultural resources, including abundant water and fertility in the soil, the availability of manpower and other huge and enormous potential within Iraq's natural potential. However, the mismanagement of these resources, which has blocked a barrier without investing in the process of achieving food security. In addition to the misuse of oil revenues in agricultural development. All this led to the migration of the rural population to the city, leave their land and agricultural fields and move to the service sector and join the ranks of the army and police, which has further deepened the economic and social crisis, so that the food surplus in the developed countries becomes a political weapon used against countries which is in need of food by imposing political and economic conditions at the expense of its sovereignty and national security. All this has made food security one of the most serious and complex issues, it led to the growth of the population at large rates in Iraq under study compared with the rates of growth of food production exacerbated the seriousness of the food problem and turned the food gap from a mere trade and economic problem that can be overcome when available of the financial resources to become a complex political problem that threatens the stability of the national security of the country.

المخلص:

ان القطاع الزراعي يحظى بأهمية كبيرة بين القطاعات الانتاجية الاساسية الاخرى وفي معظم اقتصاديات الدولة وبخاصة النامية منها والتي يندرج العراق من ضمنها ذلك لما له من اهمية خاصة في عملية التنمية الاقتصادية حيث ان ذلك يندرج ضمن التطور الذي يشهده القطاع الزراعي من خلال الانخفاض في حصته من العمالة ورفع الانتاجية وان ذلك على العكس مما كان مخططا له فيما ورد من خطة تنموية على المستوى الاقتصادي عامة والزراعي بصورة خاصة ، الامر الذي ادى الى ظهور مشكلة العجز الغذائي وزيادة حدته بصورة واضحة وكبيرة ، فعلى الرغم من حجم الامكانيات الهائلة والموارد الزراعية الكبيرة وبما تتضمنها من وفرة في المياه وخصوبة في التربة وتوافره في الايدي العاملة وغيرها من الامكانيات الهائلة و العملاقة والمتواجدة ضمن امكانيات العراق الطبيعية، الا ان سوء الادارة الحاصل في ادارة هذه الامكانيات والموارد الذي وقف حاجزا دون استثمارها في عملية تحقيق الامن الغذائي ، هذا بالإضافة الى سوء استثمار العوائد النفطية في التنمية والتطور الزراعي ، كل هذا ادى لهجرة سكان الريف الى المدينة وترك اراضيهم وحقولهم الزراعية والتوجه نحو القطاع والخدمي والالتحاق بصنوف الجيش والشرطة الامر الذي زاد من عمق الازمة الاقتصادية والاجتماعية وبذلك تحول فائض

الغذاء في الدول المتقدمة الى سلاح سياسي يستخدم ضد الدول المحتاجة للغذاء وذلك من خلال فرض شروط سياسية واقتصادية تكون على حساب سيادتها وامنها القومي ، كل هذا ادى الى جعل موضوع الامن الغذائي يعد واحدا من اخطر القضايا واكثرها تعقيدا ، لقد ادى نمو السكان بمعدلات كبيرة في العراق موضع الدراسة مقارنة مع معدلات نمو الانتاج الغذائي الى تفاقم وخطورة مشكلة الغذاء وتحول الفجوة الغذائية من مجرد مشكلة تجارية واقتصادية يمكن التغلب عليها اذ توفرت الموارد المالية الى مشكلة سياسية معقدة تعصف باستقرار الامن القومي للبلد.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تفاقم العجز الغذائي، وحصول فجوات غذائية كبيرة ، اضافة الى ظاهرة الجوع وسوء التغذية لا سيما وان العراق احد دول هذه الظاهرة حسب تقارير منظمات الامم المتحدة.

هدف البحث:

يهدف البحث الى بيان الامكانيات المتوفرة في العراق كحالة دراسية ، ومدى الامكانيات المتوفرة في العرق وقدرته على تجاوز هذه الازمات والانتقال من هذه الشريحة من البلدان اكثر نموا والتي تتمتع بميزات اكبر ، اذا ما استخدمه الموارد الطبيعية بصورة صحيحة وتخطيط متكامل من قبل الجهات المسؤولة لإدامة زخم العملية الانتاجية وخصوصا في القطاع الزراعي .

فرضية البحث :

لدى العراق امكانيات طبيعية كثيرة لكن غير مستغلة ، مما جعل العراق من الدول التي يكون امنها الغذائي مهدداً بالخطر .

اهمية البحث :

تنطلق أهمية البحث كونه يسعى الى توضيح مفاهيم عديدة منها مفهوم الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة عليه لإيصال فكرة مفادها بأن الامن الغذائي عنصرا مهما وفعال في كل بلد ، وعلى متخذي القرار ان يأخذوا هذا الامر على محمل من الجدبة العالية وجعل ذلك المفهوم غاية من اجل توفير العيش الكريم للشعوب الفقيرة ، من خلال اتخاذ القرارات اللازمة والموجبة بالعمل من اجل الوصول الى النقطة التي يكون فيها الغذاء متوفرا بسعر مناسب وكميات كافية لكل ابناء تلك الشعوب لاسيما ابناء شعبنا العراقي .

المقدمة :

لقد كان القطاع الزراعي ولازال يحظى بأهمية بالغة في مقدار المساهمة من حجم الايرادات الكلية اذا ما قارناه مع باقي القطاعات الانتاجية الاخرى وفي معظم اقتصاديات الدول العالمية ذلك لما يمتلكه الغذاء من اهمية وحاجات انسانية خاصة وملحة بحيث لا يمكن الاستغناء عنه اذ ان افراد المجتمع لا يستطيعون ان يقوموا بعمل واجباتهم والمسؤوليات الموكلة اليهم وكذلك الاعمال البدنية

والعقلية من دون ان يتمكنوا من الحصول على الغذاء الصحي والمتكامل ، فلذلك تعتبر مسألة تحقيق الامن الغذائي واحدة من اهم وابرز المسائل والتحديات التي يمكن ان تواجهها الاقتصاديات ذلك بان الرغبة في الحصول على الغذاء تعد من ابرز المشاكل التي واجهت الانسان وعلى مر العصور ، فمن اجل تامين الغذاء له ولأفراد عائلته قام بمزاولة مهنة الصيد والزراعة والانتقال من منطقة الى اخرى وخوض العديد من الحروب مع الاقوام والشعوب الاخرى من اجل تامين الغذاء ، الامر الذي ادى الى ظهور العديد من حالات المجاعة والتي لازالت مستمرة الى يومنا هذا ، ان مسألة تامين الغذاء كان لها الاثر البالغ في معظم جوانب الوضع الاقتصادي الحالي ومن ابرز مظاهر الازمة الاقتصادية هو تفاقم العجز الغذائي وحصول فجوة غذائية كبيرة بالإضافة الى انتشار ظاهرة الجوع وكذلك سوء التغذية في بعض اقطار العالم والتي يندرج العراق من ضمنها ، فعلى اثر السياسات الاقتصادية والتنموية الغير مدروسة والمتخبطة من قبل البلدان العربية والتي يمكن اعتبارها اسيرة لمجموعة من البلدان المنتجة للغذاء وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية ، هذا على الرغم مما تمتلكه هذه البلدان من اراضي زراعية هائلة وخصبة وصالحة للزراعة حيث انها تدرج وبدرجة اساسية ضمن البلدان الزراعية فلذلك يجب ان تكون ذو امكانيات هائلة فيما يتعلق بمسألة تحقيق الاكتفاء الذاتي من حجم المحاصيل الزراعية لا بل انه قد يسير الى ابعد من ذلك من خلال القيام بعملية التصدير اذا ما تم استغلال الامكانيات المتوافرة وكذلك القيام بوضع الخطط التنموية ومن ثم متابعتها .

ان مشكلة توفير الغذاء وتطوره احتلت حيزا كبيرا من التفكير كما ان مسألة معالجتها هي الاخرى شهدت تطورات هائلة جنبا الى جنب مع تطور الانسان فقد قام بعض الفلاسفة والمفكرين بمحاولة تحليل هذه المشكلة وبيان ابعادها ومن ابرزهم العالم الاقتصادي (روبرت ماثوس) الذي قام بالربط بين مسألة توفير الموارد الغذائية وعدد السكان حيث بين ذلك في كتابه (الرسالة الاولى) والذي تناول مشكلة السكان عام 1798 م اذ انه يرى ان قدرة بني البشر اعظم الى ما لانهاية من قدرة الارض على انتاج الطعام اللازم لحياة الانسان وان التعداد السكاني يزداد بنسبة جبرية (متوالية هندسية) اما الطعام فانه يزداد بنسبة حسابية (متوالية عددية) الامر الذي يعمل على ازدياد حجم الفجوة الغذائية .

الفصل الاول

التأصيل النظري للفجوة الغذائية في الاقتصاد العراقي

اولاً: مفهوم الامن الغذائي :

ان الغذاء يشكل المرتكز الاساسي الذي تقوم عليه حياة الافراد وان مسالة توفيره تعد من اهم المسؤوليات التي تقع على عاتق الدولة وبشكل دائم سواء كان ذلك على المستوى الكمي او النوعي ، ومن هنا نلاحظ ان مفهوم الامن الغذائي يعد من ابرز المفاهيم الاقتصادية التي حظت باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين لا تقل عن تلك الاهمية التي يحظى بها الامن القومي والامن الصحي ، ان الامن الغذائي لأي بلد يعد قضية رئيسية ومحورية ولا يمكن تجاهلها وتركها للعوامل والظروف المتغيرة ، حيث انها لم تعد مشكلة اقتصادية فحسب بل انها باتت تسير الى ابعد من ذلك اذ اننا نراها تسير في اتجاه البعد السياسي وذلك لان عملية التبادل التجاري وخاصتا في السلع الاستراتيجية فأنها تتم على اساس الاعتبارات السياسية وبهذا فهو يعد من الامور الاساسية لرجال الاقتصاد والسياسة والتي يعطوها اولويات خاصة ، ان مصطلح الامن يتمثل بالحماية والسعي من اجل ضمان تحقيق الحاجة ، فالأمن الاجتماعي يمثل حماية المجتمع وتحقيق حاجاته ، اما الامن الغذائي فانه يتمثل بضمان وفرة المواد الغذائية على نحو دائم ومستمر من الانتاج المحلي ولجميع افراد المجتمع بغض النظر عن مستوياتهم المعيشية ، من هنا نجد جملة من التعاريف التي بينت مفهوم الامن الغذائي على الرغم من انها لم تعطي ذات الدلالة ، فقد عرفته منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) وعلى المستوى العالمي بانه يتمثل بتوفير احتياطي عالمي من المواد الغذائية بالإضافة الى قدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الاساسية التي يتطلبها من المواد الغذائية مع ضمان حد ادنى من تلك الاحتياجات وبشكل منتظم (1) . كما عرف على انه ضمان لحصول جميع افراد الدولة وفي كل الاوقات على جميع حاجاتهم من الغذاء لكي يعيشوا حياة موفورة بالصحة والامان اي انه يمثل الحالة التي يحظى بها كل انسان وفي كل وقت على كفايته من الغذاء وبشكل امن من اجل التمتع بحياة مملوءة بالصحة والنشاط (2) ، ان هذا المصطلح يشير الى قدرة المجتمع على توفير متطلباتهم الغذائية في الزمن الذي يحتاجونه من اجل القيام بنشاطاتهم الانتاجية والحياتية (3) ، كما انه يمثل تحقيق الاكتفاء الذاتي من الاحتياجات الغذائية من خلال الاعتماد وبصورة كاملة على الذات وعلى الموارد والامكانات المتوفرة لإنتاج الاحتياجات الغذائية محليا (4) ، اذا هو يمثل تأكيد حصول جميع افراد المجتمع على الموارد الطبيعية والقوة الشرائية اللازمة للحصول على ما يحتاجون اليه من غذاء (5) ، ويتفق الباحث مع المفاهيم اعلاه بان مفهوم الامن الغذائي يمثل نقطة التقاء بين مفصلين رئيسيين هما الامن من جهة والغذاء من جهة اخرى ، وانه مهما اختلفت مفاهيم الامن الغذائي فانه لا بد من ان يركز على اساس وفرة السلع الغذائية وكذلك وجودها الدائم في الاسواق وان تكون الاسعار في متناول الجميع .

ثانياً: العوامل المؤثرة في الامن الغذائي :

هناك جملة من العوامل التي يمكن ان تؤثر بشكل كبير في مستوى الامن الغذائي ومن بين ابرز

هذه العوامل هي :-

أ- العوامل الديموغرافية :

يعتبر التزايد في حجم الكثافة السكانية من اهم العوامل التي تؤدي الى ارتفاع وتوسع حجم الازمات الغذائية في البلد فعندما يرتفع حجم السكان وبمعدلات نمو كبيرة وبصورة اكبر من تلك المعدلات التي يشهدها الانتاج الزراعي وضمن الفترة الزمنية ذاتها فان ذلك سوف يعمل على حدوث اختلالات في مستويات العرض الكلي والطلب الكلي من المحاصيل الزراعية هذا من جانب ، ومن جانب اخر

فان لأثر هجرة الافراد من المناطق الريفية وتوجههم الى المدينة وما ينتج عنه من زيادة في حجم التكتلات الجغرافية للأفراد في مناطق معينة وانخفاضها في المناطق الاخرى فان ذلك سوف يتبعه تراجع في الاداء بالنسبة للقطاع الزراعي في هذه المناطق وعدم مواكبته لحجم المتطلبات على المحاصيل الزراعية .

ب- العوامل الطبيعية :

ان للعوامل الطبيعية الاثر البالغ في ارتفاع وانخفاض في حجم الانتاج الزراعي ولأي محصول ومدى قدرة هذا المحصول على اشباع الكميات المطلوبة منه ومن بين هذه العوامل هو حجم الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة مقارنة مع حجم المساحة الكلية للبلد ، فاذا كانت نسبة الاراضي الزراعية منخفضة فان ذلك سوف يؤدي الى انخفاض في حجم الانتاج الزراعي ، كما ان العوامل المناخية هي الاخرى لها دور كبير في التأثير على حجم الانتاج الزراعي حيث نلاحظ ان اغلب الزراعات تعتمد على العوامل المناخية والتي نرى بانها تمتاز بكونها متذبذبة ومتقلبة من سنة لأخرى . اما بالنسبة لمصادر المياه فأنها عندما تكون غير كافية ولا يتم استغلالها بالصورة الصحيحة فان ذلك يعمل على انخفاض حجم الانتاج الزراعي للمحاصيل الزراعية ، اما فيما يتعلق بمسألة التصحر والتعرية والتحويلات التي يشهدها المناخ بالإضافة الى دور الانسان اللاعقلانية في استنزاف الخيرات الطبيعية وتدمير البيئة كل هذه العوامل مجتمعة تعمل وبصورة كبيرة على ارتفاع حجم الفجوة الغذائية وبالتالي الزيادة في الازمات الغذائية وتوسعها .

ج- العمليات التنموية الكلية :

ان عملية التنمية تندرج ضمن عمليات التحول الاقتصادي من الوضع الذي يكون فيه القطاع الزراعي هو القطاع الرئيسي والمهيمن على الاقتصاد الى الاقتصاد الذي يتعاضد فيه دور القطاعات الانتاجية الاخرى ، اذ ان في كثير من الاستراتيجيات التنموية يكون للقطاع الزراعي دور ثانوي هذا بالإضافة الى قيام هذه المشاريع التنموية بإهمال حجم التفاعلات الايجابية التي تكون بين القطاع الزراعي و القطاعات الاخرى ، كما انها لا توليها اهمية كبيرة بهدف الزيادة في حجم الاستثمارات الزراعية وتطويرها ، بالإضافة الى ما تقدم فان من بين اهم اسباب العجز في الغذاء هو عملية التوزيع غير المتوازن بين الاقطار للموارد والطاقات اللازمة للتنمية الزراعية سواء كان ذلك من موارد طبيعية او بشرية او مالية ، كما ان الفقر يعد من الاسباب المهمة في انعدام الامن الغذائي ، كما ان لانخفاض سعر الدولار والزيادة المستمرة في اسعار النفط كان له دور في ارتفاع اسعار المواد الغذائية الامر الذي ادى الى زيادة حجم التعقيدات وبالتالي البحث عن بدائل للطاقة .

ثالثاً: مؤشرات الامن الغذائي :

المؤشر الاول : الاكتفاء الذاتي

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة فأن مفهوم الامن الغذائي يقوم على نشاطين اقتصاديين اساسيين هما المخزون الاستراتيجي الغذائي والاكتفاء الذاتي من الطعام ، ذلك بان المخزون الاستراتيجي يتمثل بحجم الطعام المخزون من اجل مواجهة ما قد يحدث من ازمات غذائية او انخفاض في الطعام ، اما بالنسبة للاكتفاء الذاتي فانه عادتاً ما يشير الى انه لدى الدولة او تحت تصرفها ما يسد احتياجاتها من الطعام وعلى اختلاف طرق توافره سواء كان ذلك من خلال الانتاج المحلي او من خلال عملية الاستيراد وقد شاع استعمال هذين المصطلحين في مقام الامن الغذائي على الرغم من انهما لا يعنيان مفهوم الامن الغذائي وان هذا الفهم الغير صحيح ادى بكثير من افراد المجتمع بعدم التمييز بين الامن الغذائي والانتاج الغذائي ، حيث ان الانتاج الغذائي يكون ضمن عملية تحقيق الامن الغذائي وجزءاً منها لان الانتاج الغذائي هو عملية توظيف للموارد والمدخلات توظيفاً مباشراً للإنتاج ، اما بالنسبة للامن الغذائي فانه يمثل حالة استقرار غذائي تتضافر فيه جهود الانتاج الغذائي من اجل ان يكون الجميع في صورة تمكّنهم من توفير الغذاء في الوقت المطلوب ، هذا

بالأضافة الى ذلك تدخل القدرة الشرائية للأفراد الذين لا ينتجون الغذاء ، كما ان هناك حركة توزيع للسلع الغذائية والتي تتمثل بانتقالها من منطقة الانتاج الى منطقة الاستهلاك وتشمل التسويق ، كما ان من الركائز الاساسية التي يستند عليها الامن الغذائي هو استتباب الامن والشعور بالأمان من قبل الشركات المنتجة وكذلك الامر بالنسبة للمستهلك وتامين المنتجات من اعمال النهب وتامين وسائل الانتاج من اعمال التخريب والعبث ، كما يمكن اضافة حركة التجارة العالمية والعلاقات الدولية التجارية الخارجية والاتصال بالأسواق العالمية واعتبارها كواحدة من الدعامات الرئيسية (6) . لقد ظهرت هناك مجموعة من الافكار التي تقوم بالنظر الى مفهومي الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي على انهما مفهومان مترادفان ذلك لأنه يعبر عن قدرة المجتمع او الدولة في عملية توفير الاحتياجات الغذائية لجميع افراد المجتمع بالكمية والنوعية المطلوبة من الانتاج المحلي حتى وان كان ذلك يحتاج الى مسالة التضحية بالاستخدام الامثل للموارد الزراعية ، ومن هنا فانه كلما كانت النسبة الاكبر من احتياجات المجتمع الغذائية منتجة محليا "اي انه كلما كانت نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية عالية " فان ذلك يشير الى حجم المحافظة على الاستدامة وعدم تهديد الامن الغذائي ، اما تلك البلدان التي لا تستطيع توفير الغذاء لشعوبها من انتاجها المحلي فأنها تقع تحت ضغوط تجعلها عاجزة مما يعرض امنها للخطر وتعرض استقلالها للانتفاص وبالتالي يجعلها عرضة للتبعية الاقتصادية والسياسية وبصورة خاصة خلال الفترة الحالية التي شهدت علاقات سياسية واقتصادية معقدة ومتوترة الامر الذي يعتبر فيه هؤلاء ان معدل الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية هو واحد من اهم المؤشرات في تحديد مستوى الامن الغذائي لا بل قد يكون المؤشر الوحيد ، اجمالا يمكن تمثيل المعنى العام لمفهوم الاكتفاء الذاتي من خلال اعتماد كل دولة على الموارد الذاتية لديها وذلك من اجل تغطية الاحتياجات العامة الامر الذي يستلزم في هذه الحالة تقليل حجم الاستيراد مقابل التوسع في انتاج كافة السلع التي يحتاجها البلد ، يضاف الى ذلك ان الاكتفاء الذاتي يعد وزعا مثاليا للأمن الغذائي في حالة امكانية تحقيقه من قبل الدولة (7) ، كما عرف الاكتفاء الذاتي "بانه القدرة على انتاج الكمية الكافية من الغذاء المعد لتلبية حاجة الطلب المحلي بالدرجة الاساس بالأضافة الى توفير فائض لخزين الطوارئ وللتصدير بحيث يكون افراد المجتمع في مأمن من التقلبات الخارجية في كمية الغذاء المعروضة وسعرها" (8) .

ان مفهوم الاكتفاء الذاتي من الغذاء يختلف عن مفهوم الامن الغذائي في نقطتين اساسيتين ، النقطة الاولى تتمثل بان الاكتفاء الذاتي من الغذاء يكون من الناتج المحلي هو المصدر الوحيد للعرض ، اما بالنسبة للأمن الغذائي فانه يأخذ بنظر الاعتبار الاستيرادات التجارية والاعانات الغذائية على اساس انها توصف كمصادر ممكنة لعرض السلع ، اما النقطة الثانية والاساسية فأنها تتمثل بكون الاكتفاء الذاتي من الغذاء يشير فقط الى غذاء منتج محليا على المستوى القومي اما بالنسبة للأمن الغذائي فانه يمتلك ثلاث عناصر رئيسية وهي (الوفرة الخارجية والوصول الى الغذاء) و(قدرة السكان الشرائية) واخيرا (الاستقرار للمعروض من الغذاء)، اذا يمكن ان نقوم بوضع تقسيم لدرجة الاكتفاء الذاتي وذلك من خلال وضع ثلاث مستويات يمثل المستوى الاول (الاكتفاء الذاتي الامن) وهنا يكون حجم السلع الزراعية المنتجة محليا مساويا او اكبر من حجم السلع المستهلكة من قبل افراد المجتمع الامر الذي يؤدي الى احداث فائض في حجم السلع الزراعية مما يعمل على تصديرها الى الخارج اما المستوى الثاني فيمثل (العجز الغذائي الامن) اذ ان الكمية المنتجة محليا من السلع الغذائية تكون اقل من الكمية المتاحة للاستهلاك من قبل افراد المجتمع واكبر من نصفها اي ان نسبة الانتاج المحلي الى المتاح للاستهلاك محصور بين (50 % - 100 %) ، اما بالنسبة للمستوى الاخير والذي يمثل (العجز الغذائي الخطر) وهو على النقيض من المستوى الاول حيث يكون المتاح من السلع الغذائية المنتجة محليا يشكل نسبة اقل من نصف الكمية المتاحة للاستهلاك اي ان

نسبة الانتاج المحلي للاستهلاك تكون محصورة بين (0 % - 50 %). اما بالنسبة لكيفية حساب نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائية لسلعة معينة فانه يكون من خلال المعادلة التالية⁽⁹⁾ :
نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائية لسلعة معينة = (كمية الانتاج المحلي من السلعة / كمية الاستهلاك) * 100

علما ان كمية الاستهلاك تمثل حجم الانتاج المحلي مضافا اليه صافي الكمية المستوردة وهنا لا بد من ملاحظة ان تحقيق الاكتفاء الذاتي لأي بلد لا يتوقف عند تحقيق توازن او فائض في الميزان التجاري للمواد الغذائية الاساسية لذلك البلد بل لا بد من توفير الغذاء الضروري لأفراد المجتمع كافة

وكما اشرنا مسبقا فان هناك جملة من العقبات والتحديات التي تقف كعائق في وجه اي استراتيجية تسعى الى تحقيق الامن الغذائي ومن بين هذه العوائق والعقبات هي مسالة توافر وندره الموارد المائية وتوجه السياسات وتركيزها على زيادة وتنمية العرض دون ام يكون هناك ترشيد في الطلب، يضاف الى ذلك حجم التواضع في مسالة التقدم التقني للانتاج الزراعي وضعف الخدمات الزراعية المساندة ، اما بالنسبة لسياسات الامن الغذائي فانها تركز حول محور الاكتفاء الذاتي من دون الاهتمام بالمحاور الاخرى كما ان السياسات الزراعية داخل القطر تركز جل اهتمامها على الانتاج دون ان يكون هناك اهتمام منها حول التسويق والتصنيع الزراعي هذا بالإضافة الى ضعف الاهتمام بالمنظور التكاملي للتنمية الزراعية ، من خلال ذلك كله يجب الاشارة الى ضرورة وضع خطط استراتيجية متكاملة تتوافق وتتلائم مع سياسات الانتاج الزراعي وسياسات التصنيع وتتضمن وضع خريطة لكافة فرص ومجالات التصنيع الزراعي سواء كانت الظاهرة منها او الكامنة ومن ثم تسويقها والعمل على توفير البنية الاساسية والعمالة والتمويل اللازم لاستغلال هذه الفرص على ان يتم تضمين دور المشروعات الصغيرة بها من خلال تكامل حقيقي بين وزارة الزراعة والصناعة والاستثمار والري وتقوم المحافظات و المنظمات التعاونية الزراعية بدور كبير فيها .

المؤشر الثاني : التبعية الغذائية

ان التبعية الغذائية تمثل علاقة اعتماد متبادل غير متكافئة في مجال الحصول على الغذاء الامر الذي قد يترتب عليه زيادة في حجم العجز الداخلي وكذلك الزيادة في اعتماد الدولة على المصادر الخارجية للغذاء في معظم المحاصيل والتي تشكل الغذاء الاساسي للسكان وخضوعه للتأثيرات السلبية الناتجة من ممارسات الدول المحتكرة والمصدرة للغذاء⁽¹⁰⁾ , ان مؤشر التبعية الغذائية ومن خلال ملاحظته في البلدان النامية نرى بانه يمثل عنصر ضعف ذلك لأنه يمثل الحالة التي يكون فيها الاقتصاد لبعض الدول مرتبط بالنمو والتوسع لاقتصاد اخر ، اما بالنسبة للتجارة الدولية بين هذين الاقتصادين فأنها تأخذ شكل التبعية وذلك عندما تقوم الدولة المسيطرة والمهيمنة بالتوسع والنمو ذاتيا على العكس من الدول الاخرى (الدول التابعة) التي لا تستطيع فعل اي شيء مثلما يحصل مع الدول المهيمنة , لذي يمكن وضع جملة من المؤشرات التي يمكن من خلالها بيان مسالة التبعية الغذائية والتي تقوم بإلقاء الضوء على مدى اعتماد بلدا من البلدان على العالم الخارجي في موضوع تدبير حاجاته الغذائية⁽¹¹⁾ ، ومن ابرز هذه المؤشرات هو الانكشاف الاقتصادي اضافة الى مدى التركيز الجغرافي لمصادر الغذاء المستورد اي ان هل الدولة في عملية استيرادها للسلع تعتمد على دولة

واحدة ام مجموعة من الدول ، كما ان نسبة جميع المدفوعات المرتبطة باستيراد الغذاء الى حصيدا الصادرات المتطورة وغير المتطورة بميزان المدفوعات يمكن ادراجها ضمن المؤشرات المحددة لمقدار حجم التبعية الغذائية ، بالإضافة الى مدى الاعتماد على القروض والمنح الاجنبية في تمويل واردات الدولة وفي استيراد الغذاء من الحجم الكلي للقروض والمنح الاجنبية التي تحصل عليها الدولة .

المؤشر الثالث : المخزون الغذائي الاستراتيجي

تعد نسبة المخزون المتوفر من حجم المحاصيل الزراعية الاستراتيجية واحدة من اهم المعايير والمقاييس التي يتم من خلالها بيان مدى توفر حجم الامن الغذائي من عدمه ، اذ انه يمثل حجم المخزون السلعي من الموارد الغذائية الاستراتيجية والتي تزيد عن احتياجات السوق الانية والموضوعية والتي تكون تحت اشراف مباشر من قبل الدولة والتي يكون استخدامها ضمن حالات استثنائية وخاصة كالكوارث الطبيعية والحروب او بسبب ظروف النقل او انه يتعلق بالمقتضيات السياسية والاستراتيجية وغيرها من الاسباب الاخرى ، ان عملية مداولة الخزين تكون بصورة دورية لان الغاية من ذلك هي لأجل المحافظة على المحتويات الغذائية للمادة حيث نلاحظ ان هناك اختلاف في كمية ونوعية المخزون والذي يأتي على اثر الاختلاف في القدرات الاقتصادية والفنية للبلد (12) ، ان السياسات الدولية ومن خلال ادارتها لاحتياجات الامن الغذائي فأنها ركزت على ثلاث انواع من المخزونات السلعية شمل النوع الاول على الاحتياطات العامة والتي تعتبر ضرورية في عملية التدفق السلس والذي لا يكون هناك انقطاع للإمدادات المتأتية من المزرعة او نقطة الاستيراد الى الجهة المصنعة ومن ثم الى المستهلك في نهاية المطاف ، اما النوع الاخر فانه يتمثل باحتياطات تثبيت الاسعار والتي تقوم وكالة القطاع العام بالاحتفاظ به وتكون مسؤولة في ذات الوقت عن محاولة تثبيت الاسعار وذلك من اجل حماية المنتجين من الانخفاضات الاستثنائية التي قد تحصل في اسعار منتجاتهم ، هذا بالإضافة الى حماية المستهلكين من اثار الارتفاع الاستثنائي الذي قد يحدث لأسعار السلع الاستهلاكية التي يشترونها ، اما بالنسبة للنوع الثالث والاخير فانه يتمثل بما يطلق عليه باحتياطات الطوارئ والذي يكون على شكل خط الدفاع الاول للانخفاض المفاجئ في الامدادات او الهبوط المفاجئ في القوى الشرائية والتي تعمل على التأثير في الافراد الذين لا يستطيعون توفير الغذاء لأنفسهم(13) ، ان منظمة الفاو (FAO) قامت بتحديد نسبة المخزون الاستراتيجي بما لا يقل عن (18 %) من حجم الاستهلاك السنوي لكل البلد ، اما بالنسبة لأبرز اهداف التخزين الغذائي فأنها متعددة ومتشعبة ومن ابرز هذه الاهداف هو تثبيت اسعار السلع والمنتجات الغذائية من خلال التحكم بحجم المعروض في السوق ، بالإضافة الى ادخال انظمة تخزين سليمة للفلاحين من اجل تحسين الانتاج الزراعي لمحاصيلهم وكذلك التقليل من اثار التذبذب السلعي السريع على دخلهم الزراعي ، كما يهدف لإشباع رغبات المستهلكين وحاجاتهم على مدار السنة ذلك على اساس كون ان طبيعة الانتاج الزراعية تتمثل بكون المحاصيل الزراعية هي محاصيل موسمية لذلك يكون الانتاج الزراعي انتاج موسمي ، كما ان المخزون السلعي للمنتجات الزراعية يلعب دورا كبيرا لدى الدولة من خلال استخدامه كأداة تهدف الى كسر وتقليل حدة الاحتكارات التي يمتلكها القطاع الخاص .

المؤشر الرابع : الفجوة الغذائية

يعد هذا المؤشر من اهم وايرز المؤشرات التي تقوم على بيان حجم الامن الغذائي ومدى تحققه في اي بلد كان حيث يمكن تعريف هذه الفجوة على انها تمثل مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتيا من السلع والمواد الغذائية ومقدار ما تحتاجه من حجم الاستهلاك او مقدار ما يكفي الدولة من الاحتياجات الاساسية من اجل توفير الغذاء لمجموع السكان ، كما انه يمكن التعبير عن هذه الفجوة من خلال ما تمثله من مقدار العجز في الانتاج المحلي عن تغطية الحاجات الاستهلاكية من السلع الغذائية والذي يتم تأمينه عن طريق الاستيراد من الخارج (14) ، من خلال متابعة التعريف السابق نلاحظ ان الفجوة الغذائية تشمل الوضع الغذائي الراهن بحسب عادات الاستهلاك في الدولة وبالمعدلات التي يتناولها الفرد من مختلف انواع الاغذية وهي بذلك لا تنطبق الى تحديد الكميات الواجب تناولها من الغذاء ولا الى تحسين نوعية الغذاء المستخدم سواء كان من حيث السرعات التي يحصل عليها الفرد ام من حيث مكوناته من البروتينات النباتية والحيوانية وان مؤشر الفجوة الغذائية يتصف بالتذبذب من سنة الى اخرى بسبب التغير في حجم الانتاج الزراعي (النباتي والحيواني) وذلك تبعا للتغير في حجم الاستهلاك وتقلبات الاسعار العالمية والمحلية للسلع الغذائية ، ومن هنا نرى ان هناك ارتباط مباشر بين الامن الغذائي وحجم الفجوة الغذائية ، حيث انه كلما اتسع حجم الفجوة الغذائية فان ذلك سوف يعمل على انعدام توافر الامن الغذائي ومن هنا يمكن الإشارة الى انه يمثل الخوف من عدم قدرة كمية الغذاء المتاحة للاستهلاك على تلبية المتطلبات او الاحتياجات الغذائية الدنيا للفرد خلال فترة زمنية محددة وبهذا يكون البلد قد اصبح اكثر انكشافا على الدول المصدرة للغذاء اي انه سوف يقوم باستيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية من اجل تلبية احتياجاته من الغذاء وان هذا الامر سوف يتبعه استنزاف للعملات الاجنبية الموجودة في داخل البلد وانصرافها نحو الخارج (15) .

بعد ايضاح مفهوم الفجوة الغذائية فانه لا بد من ان نميز بين نوعين من انواع الفجوة الغذائية وهما (الفجوة الغذائية الظاهرية) و (الفجوة الغذائية الحقيقية) ، حيث ان الاولى تعبر عن مدى كفاية الانتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك على المستوى القومي خلال فترة زمنية محددة ، اما الفجوة الغذائية الحقيقية فأنها تعبر عن مدى الكفاية الغذائية للفرد من حيث الكميات الغذائية المختلفة طبقا للمعايير الدولية والتي حددت الكمية اللازمة بالكيلو غرامات وحسب نوع الغذاء وكما حددت الغذاء اللازم توفره للفرد من السرعات الحرارية (16) ، وعموما فان مؤشري الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية يتم استخدامهما على اساس انهما مؤشران لقياس اوضاع الامن الغذائي ، هذا على الرغم من الاختلاف في تعريفهما الا ان هناك صلة وثيقة بينهما حيث ان العلاقة بينهما تكون سالبة الميل بحيث اذا ازداد حجم الفجوة الغذائية فان ذلك سوف يعمل على هبوط درجة الاكتفاء الذاتي ، وان الاكتفاء الذاتي هو معكوس للفجوة الغذائية والذي يحدد من خلال الفرق بين الانتاج والطلب على الغذاء والتي تقاس بحجم الاستيراد (17) ، اي ان حجم الفجوة يكون من خلال :

$$\text{حجم الفجوة الغذائية} = \text{حجم الانتاج} - \text{حجم الاستيراد}$$

الفصل الثاني

الفجوة الغذائية في الاقتصاد العراقي (الاطار التطبيقي)

المبحث الاول/ تحليل مؤشرات الفجوة الغذائية

من خلال متابعة بيانات الانتاج والاستهلاك لمحصول القمح في العراق خلال فترة الدراسة وما تبعه من تطورات في حجم الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي ومعدلات النمو لها كما مبينه في الجداول (1) و(2) نرى ان هناك ارتفاعاً في حجم الانتاج ، حيث نلاحظ ارتفاع حجم الانتاج من

(976) الف طن في عام 1980 الى (1405.5) الف طن في عام 1985 وبمعدل نمو مركب قدره (7.56%) ، اتي ذلك نتيجةً للاهتمام المتزايد من قبل الدولة في القطاع الزراعي والاهتمام الواسع بموضوع الامن الغذائي في تلك الفترة ، بعد ذلك شهد حجم الانتاج انخفاضاً حتى وصل الى (1195.8) الف طن في عام 1990 وبمعدل نمو سالب بلغ (-3.17%) على اثر انخراط الايدي العاملة في الحرب التي شهدها العراق مع دولة ايران ، واستمرت معدلات النمو المنخفضة خلال الفترة (1990-1995) محققاً معدل نمو (-5.35%) الا انه عاد للارتفاع مجدداً وبنسب متفاوتة حيث بلغ (2.77%) خلال الفترة (1995-2000) وارتفع الى (16.43%) في الفترة (2000-2005) وهي الفترة التي تحققت بها اكبر النسب من معدلات النمو المركب وذلك يعود الى ادخال التقنيات الحديثة المتمثلة بمنظومات الري واستخدام البذور والاسمدة والتي تساعد على زيادة الانتاج الزراعي و بكميات كبيرة ، ثم عاد بعد ذلك للارتفاع ولكن بنسب بسيطة تمثلت ب(4.29%) و (0.28%) خلال الفترتين اللاحقتين ، اما بالنسبة لهذا المعدل وخلال فترة الدراسة بصورة كاملة فقد شهد هو الاخر معدلاتاً مرتفعة وبنسب تقدر (3.04%) نتيجةاً للتطورات التقنية التي شهدها القطاع الزراعي خلال مدة البحث .

اما من جانب الاستهلاك فان الامر لم يكن يختلف كثيراً عن ما هو عليه الحال بالنسبة للانتاج فقد شهد هو الاخر معدلات ارتفاع وانخفاض عديدة خلال فترة الدراسة فقد ارتفع حجم الاستهلاك من (3091) الف طن في عام 1980 الى (3505) الف طن في عام 1985 وبمعدل نمو مركب قدره (2.54%) ثم ارتفع في عام 1990 الى (4011) الف طن وبمعدل نمو (2.73%) وذلك نتيجة زيادة اعداد السكان وتحسن الوضع المعاشي خلال تلك الفترة ، ازدادت هذه النسبة لتصل الى (4.13%) خلال الفترة (1990-1995) والى (5.55%) خلال الفترة التي تلتها وذلك على اثر دخول العراق في حروب جديدة بالإضافة الى ان تلك الفترة هي الاخرى شهدت حصاراً اقتصادياً على العراق من قبل المجتمع الدولي ، الا انها عادت للتراجع خلال بداية الالفية الجديدة فقد انخفضت معدلات الاستهلاك الى (-5.84%) بعد ان شهد حجم الاستهلاك تراجع من (6437) الف طن في عام 2000 الى (4764) الف طن في عام 2005 ، استمر هذا التراجع خلال الفترة اللاحقة (2005-2010) وبنسبة بلغت (-1.21%) الا انه ارتفع مجدداً وان كان ذلك بصورة بسيطة حيث بلغ (0.17%) اما بالنسبة لمعدل النمو المركب خلال فترة الدراسة فانه كان يشهد ارتفاع وبنسبة (1.11%) .

اما بالنسبة لحجم الفجوة الغذائية فان الامر لم يكن يختلف كثيراً عما هو عليه في الانتاج والاستهلاك ، فقد شهدت معدلات النمو المركب للفجوة الغذائية انخفاضاً من (2115) الف طن في عام 1980 الى (2099.5) الف طن في عام 1985 وبمعدل نمو سالب بلغ (-0.14%) وجاء ذلك نتيجةاً للأسباب السابق ذكرها في اعلاه، كما ارتفع بعد ذلك خلال الفترات اللاحقة وبمعدلات نمو بلغت (6.04%) و (7.29%) و (6.14%) ، الا انه عاد للانخفاض مجدداً خلال الالفية الجديدة وبمعدلات نمو سالبة بلغت (-14.01%) و (-7.14%) ، الا انه ارتفع الى نسبة (0.07%) خلال الفترة الاخيرة من فترات الدراسة ، كما ان فترة الدراسة كاملة سجلت هي الاخرى نسب انخفاض بلغت (-0.52%) .

اما بالنسبة للأمن الغذائي فانه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاكتفاء الذاتي حيث ان الامن الغذائي يتحقق متى ما كان حجم ونسب الاكتفاء الذاتي مرتفعة ، ومن خلال متابعة بيانات ومؤشرات الاكتفاء الذاتي

لمحصول القمح في العراق نرى بانه كان يعاني من انخفاض في هذا المؤشر حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي في عام 1980 ما قيمته (31.575%) في حين كانت نسبة الاعتماد على الخارج في استيراد محصول القمح خلال السنة ذاتها هي (68.425%) وهي نسبة كبيرة ولها الاثر البالغ على الموازنة العامة للاقتصاد العراقي ، ارتفعت بعد ذلك نسبة الاكتفاء الذاتي في عام 1985 الى (40.099%) وذلك بمعدل نمو مركب قدره (4.89%) انخفض هذا المعدل مجددا في عام 1990 الى (5.75%) بعد ان سجلت نسبة الاكتفاء الذاتي انخفاضا بنسبة (29.813%) قابل ذلك ارتفاع في حجم الاعتماد على الاستيراد الخارجي وبنسبة كبيرة بلغت (70.187%) اما خلال فترة التسعينات فقد شهد النصف الاول والثاني منها انخفاضا بلغ (9.11%) و (2.64%) على التوالي ، اما العقد الاخير من الالفية الثانية فقد شهد ارتفاعا اذ نلاحظ ازدياد نسبة الاكتفاء الذاتي الى (23.66%) في بداية هذه الفترة ثم حدوث ارتفاع ولكن بنسبة بسيطة جدا عما هو عليه في الفترة التي سبقتها فقد بلغت (0.11%) ، اما بالنسبة لما يرتبط بنسبة الاكتفاء الذاتي خلال طول فترة الدراسة فقد بلغ معدل النمو المركب لها (1.91%).

جدول (1) الانتاج والاستهلاك وحجم الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي.

السنة	الانتاج الف طن	الاستهلاك الف طن	الفجوة الغذائية الف طن	معدل نمو الفجوة %	نسبة الاكتفاء الذاتي %	نسبة الاعتماد على الخارج %
1980	976	3091	2115	-----	31.575	68.425
1981	902	2402	1500	-25.558	37.552	62.448
1982	965.1	2665	1699.9	13.326	36.213	63.787
1983	841	3050.9	2209.9	30.001	27.565	72.435
1984	470.9	3370	2899.1	31.232	13.973	86.027
1985	1405.5	3505	2099.5	-27.605	40.099	59.901
1986	1035.8	3221	2185.2	4.081	32.157	67.843
1987	723	3518	2795	27.905	20.551	79.449
1988	929	3728	2799	0.143	24.919	75.081
1989	491.4	3886	3394.6	21.279	12.645	87.355
1990	1195.8	4011	2815.2	-17.068	29.813	70.187
1991	1476	4116	2640	-6.223	35.86	64.14
1992	600	4322	3722	41.098	13.882	86.118
1993	996.5	4612	3615.5	-2.939	21.606	78.394
1994	989.7	4715	3725.3	3.036	20.99	79.01
1995	908.1	4912	4003.9	7.478	18.487	81.513
1996	984.2	5612	4627.8	15.582	17.537	82.463
1997	993.7	5783	4789.3	3.489	17.183	82.817
1998	1012.8	5939	4629.2	-3.342	17.053	82.947
1999	1027.1	6212	5814.9	25.614	16.534	83.466
2000	1041	6437	5396	-7.203	16.172	83.828
2001	2219	6628	4409	-18.291	33.479	66.521
2002	2589	7211	4622	4.831	35.903	64.097
2003	2329	7428	5099	10.32	31.354	68.646
2004	1832	7612	5780	13.355	24.067	75.933
2005	2228	4764	2536	-56.124	46.767	53.233
2006	2086	4925	2839	11.947	42.355	57.645
2007	2203	5043	2840	0.035	43.684	56.316
2008	1255	3680	2425	-0.153	34.103	65.897
2009	1700	3496	1796	-25.322	48.627	51.373
2010	2749	4500	1751	-2.115	60.994	39.006
2011	2757	4509	1752	-0.341	61.144	38.856
2012	2765	4515	1750	-0.114	61.24	38.76
2013	2773	4525	1752	0.114	61.281	38.719
2014	2786	4533	1747	-0.285	61.46	38.54
2015	2789	4547	1758	0.629	61.337	38.663

جدول (2) معدلات النمو المركب للاستهلاك والانتاج والفجوة الغذائية و الاكتفاء الذاتي.

السنة	معدل النمو المركب للانتاج	معدل النمو المركب للاستهلاك	معدل النمو المركب للفجوة الغذائية	معدل النمو المركب لنسبة الاكتفاء الذاتي
1985-1990	-3.17%	2.73%	6.04%	-5.75%
1990-1995	-5.35%	4.13%	7.29%	-9.11%
1995-2000	2.77%	5.55%	6.14%	-2.64%
2000-2005	16.43%	-5.84%	-14.01%	23.66%
2005-2010	4.29%	-1.21%	-7.14%	5.45%
2010-2015	0.28%	0.17%	0.07%	0.11%
1985-2015	3.04%	1.11%	-0.52%	1.91%

المبحث الثاني

قياس مؤشرات الفجوة الغذائية عبر النموذج القياسي

أولاً: التأسيس النظري للنموذج القياسي: وفي هذه المرحلة يتم تحقيق احد اهداف النموذج او جميعها, فقد يكون الهدف من النموذج منصباً على مجرد تقدير قيم عددية لمعاملات بين المتغيرات الاقتصادية بقصد التنبؤ او تقييم سياسة اقتصادية او تقويمها, او تحليل متغير او قطاع او اقتصاد معين.

أما عن أهمية النموذج القياسي: فيمكن إدراكها من خلال الفائدة التي تقدمها النماذج كونها¹⁸:

أ- طرق علمية تستخدم في الكشف عن سلوك الأنظمة وهذا متأتي من الرغبة في معرفة التطور الديناميكي لسائر الأنظمة الحياتية.

ب- تستخدم النماذج للكشف عن الحالة المستقبلية للأنظمة التي تم تصنيفها و التعرف على سلوكها و تحديد درجة تطورها واتجاه هذا التطور.

ت- تساعد النماذج في تبيان نتائج مختلفة للبدائل في القرارات وما يترتب على هذا من تزويدنا بأساس واع للاختيار بين هذه البدائل.

ث- تساعد البدائل المختلفة التي يتوصل اليها النموذج في إعطاء مبادئ و اساسيات مهمة لرسم السياسات الاقتصادية .

ج- يعد استخدام النماذج أساساً للحكم على مدى كفاءة نظام معين نحو الوصول الى أهداف محددة.

ح- طالما أن العمليات التخطيطية تبدأ بتحديد مشكلة وتنتهي باتباع استراتيجية؛ فان استخدام النماذج الرياضية يمكن إدراك أهميتها من خلال ما يأتي :

1. قدرة النموذج على تعريف المشكلة ووصفها بالشكل الذي يجعلها مبسطة ومستندة في ذلك على نظرية لتسهيل تصوير الواقع الحقيقي.

2. إمكانية النموذج في التعرف على القيود والعوامل التي تحدد مدى الحلول الممكنة للمسائل.

3. يستطيع النموذج التنبؤ بظروف المستقبل من خلال التعرف على المشكلات الحالية.

4. يستطيع النموذج تقييم الكميات وتكاليفها ومدى تأثيرها ضمن محيط نظام لفهم مستوى الانجاز الكلي .

وإذا كانت النماذج الرياضية في استخدامها هذا تعد أداة مهمة من أدوات التحليل, وأنها أداة لا غنى عنها في دراسة معظم المشكلات و تحليلها فان استخدامها في الوقت نفس يوفر لنا جانبين مهمين الاول : هو تلافي مخاطر التغير أو إجراء أي تعديل في حقيقة المسألة

(اي التحديد الدقيق للعناصر في المشكلة) من دون السماح لأي إضافات لعناصر مؤشرة أخرى يمكن أن تضاف بقصد التحيز لحالة معينة .

الثاني: هو توفير عاملي الوقت والمال اللذان ربما يستنفدا فيما لو لم يكن هذا الأسلوب الذي يختصر كل الجهود وتكاليفها التي كانت ستحدث فيما لو اتبع الاسلوب الوصفي أو أسلوب المحاكاة لجميع القوى والفعاليات المؤثرة في مشكلة ما.

ثانياً: توصيف النموذج:

من خلال استخدام البرنامج الاحصائي (spss) متمثل بالإصدار (19), ومن خلال استخدام البيانات في الجدول رقم (1), والتي تخص بيانات الفجوة الغذائية في العراق وتأثيراتها على الامن الغذائي عن طريق إجراء اختبارات الازمة باستخدام الانحدار الخطي بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية , والتي تعبر عنها الدوال ادناه , واستخدام النماذج التي تعبر عن الاستهلاك والانتاج عبر الزمن ومدى تغيرها عبر مدة الدراسة .

$$p = b^{\circ} + b1t \dots\dots\dots(1)$$

حيث ان $p =$ الانتاج

b° = نقطة الانتاج المتوقعة عندما يكون ميل الدالة مساوي للصفر

$b1$ = ميل دالة الانتاج عبر الزمن

t = الزمن (السلسلة الزمنية قيد البحث)

$$c = b^{\circ} + b1t \dots\dots\dots(2)$$

حيث ان $c =$ الاستهلاك

b° = نقطة الاستهلاك المتوقعة عندما يكون ميل الدالة مساوي للصفر

$b1$ = ميل دالة الاستهلاك عبر الزمن

t = الزمن (السلسلة الزمنية قيد البحث)

ومن خلال النتائج التي ظهرت في البرنامج ومتابعة البيانات والنتائج التي يمكن توضيحها وتحليلها بالشكل التالي من الناحية الاقتصادية كما موضح بالتفصيل وفق نتائج جداول التالية , التي اظهرت التالي.

Variables Entered/Removed^a

Mod el	Variables Entered	Variables Removed	Metho d
1	X ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: LNY1

b. All requested variables entered.

Model Summary

Mod el	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.796 ^a	.633	.622	.32000

a. Predictors: (Constant), X

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6.006	1	6.006	58.649	.000 ^b
	Residual	3.482	34	.102		
	Total	9.487	35			

a. Dependent Variable: LNY1

b. Predictors: (Constant), X

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	6.464	.109		59.344	.000
	X	.039	.005	.796	7.658	.000

a. Dependent Variable: LNY1

$$Y = a + bX$$

$$y_1 = 6.464 + 0.039X$$

وتعبر المعادلة اعلاه عن التغيرات التي تحدث على الانتاج خلال الزمن (t), وتعني ان الانتاج يتغير بمقدار (6.464) عبر الزمن اذا ما اضيفه مقدار وحدة واحدة من الانتاج عبر الزمن (t), وهنا تكون العلاقة طردية بين استخدام الانتاج والزمن, وهذا ما يشير اليه النموذج.

كما اظهرت النتائج السابقة معنوية النموذج من خلال معطيات الجداول والتي تبين ان قيمة

$$\beta = 6.464$$

$$T = 59.344$$

$$f = 58.649$$

وان اختبارات (T, f) ظهرت كما يلي

التي تدل على قوة النموذج

كما ويمكن التأكيد على قوة النموذج من خلال (R Square) التي تبين مدى التأثير المتبادل بين كميات الانتاج من جهة مع المتغير الثاني والذي يمثل الزمن, والتي ظهرت بقيمة (63%). كما يمكن توصيف النموذج الثاني وفق الجداول والمعطيات بالتالي:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: LNY2.

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.531 ^a	.282	.261	.24191

a. Predictors: (Constant), X

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.780	1	.780	13.330	.001 ^b
	Residual	1.990	34	.059		
	Total	2.770	35			

a. Dependent Variable: LNY2

b. Predictors: (Constant), X

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	8.141	.082		98.859	.000
	X	.014	.004	.531	3.651	.001

a. Dependent Variable: LNY2

$$Y = a + bX$$

$$Y_2 = 8.141 + .014x$$

وتعبر المعادلة اعلاه عن التغيرات التي تحدث على الاستهلاك خلال الزمن (t), وتعني ان الاستهلاك يتغير بمقدار (0.014) عبر الزمن اذا ما اضيفه مقدار وحدة واحدة من الاستهلاك عبر الزمن (t), وهنا تكون العلاقة طردية بين استخدام الاستهلاك والزمن, وهذا ما يشير اليه النموذج. كما اظهرت النتائج السابقة معنوية النموذج من خلال معطيات الجداول والتي تبين ان قيمة وان اختبارات (T,f) ظهرت كما يلي :

$$\beta = .014$$

$$T = 3.651$$

$$f = 13.330$$

التي تدل على قوة النموذج ، كما ويمكن التأكيد على ضعف قوة النموذج من خلال (R Square) التي تبين مدى التأثير المتبادل بين كميات الاستهلاك من جهة مع المتغير الثاني والذي يمثل الزمن والتي ظهرت بقيمة (28%).

ومن خلال مقارنة النتائج بين نموذج الانتاج ونموذج الاستهلاك تبين ان نموذج الانتاج عبر الزمن يدل على قوة اكبر من نموذج الاستهلاك بسبب عدم الارتباط القوي بين متغيرات الانتاج عبر الزمن , بينما دل ضعف نموذج الاستهلاك على ان العلاقة المتواجدة اصلاً بين الاستهلاك عبر الزمن يجب ان تكون معنوية وقوية جداً بينما النموذج الذي تم اختباره وفق معطيات الجداول الواردة في متن البحث دلة على ضعف النموذج وبالتالي يشير هذا الضعف الى اتساع الفجوة الغذائية بسبب قلة الارتباط الحاصل في النموذج والذي عبر عنه اختبار (R^2) والذي بلغ تقريبا (28%)..

الاستنتاجات:

- 1- من خلال الاطلاع وتتبع بيانات الانتاج والاستهلاك لمحصول القمح في العراق يتضح لنا بان كمية الانتاج كانت تشهد ارتفاعا وبصورة شبه مستمرة ولكن مقابل ذلك كان هناك زيارة اخرى في حجم الاستهلاك وبصورة اكبر مما هو عليه في الانتاج ، الامر الذي يعمل على عدم مواكبة الانتاج للزيادات الكبيرة في حجم الاستهلاك وان ذلك بالمحصلة سوف يعمل على زيادة حجم الفجوة الغذائية .
- 2- كلما كانت نسبة مساهمة الانتاج الزراعي من محصول القمح من حجم الناتج المحلي الاجمالي كبيرة فان ذلك له دور كبير وواضح في عملية تقليص حجم الفجوة الغذائية .
- 3- فيما يتعلق بالأمن الغذائي في العراق حول محصول القمح نلاحظ انه يعتمد اعتمادا كبيرا على الخارج في عملية الاستيراد وان ذلك له اثار سلبية كبيرة .
- 4- ان للزيادة السكانية الاثر البالغ في ازدياد حجم الكميات المستهلكة من المحصول الزراعي (القمح) وان هذه الزيادة لا تقابلها اي زيادة في حجم الانتاج الزراعي الامر الذي يعمل على قصور في حجم الانتاج والذي يؤدي بدوره الى زيادة الاستيراد من الاسواق الخارجية .
- 5- ان لاستخدام الاسمدة الكيماوية بصورة صحيحة والمكائن الزراعية الحديثة لها الاثر الواضح في عملية زيادة حجم الناتج المحلي من القمح والذي بدوره يقوم على تقليل حجم الفجوة الغذائية

التوصيات :

- 1- يجب الاهتمام بالمحاصيل الزراعية الاساسية وبصورة خاصة محصول القمح لأنه يمثل الغذاء الرئيسي لأفراد المجتمع لذلك يجب رسم سياسات زراعية صحيحة من اجل النهوض بهذا القطاع وتطوره .
- 2- العمل على تقليل حجم الفجوة الغذائية بين الانتاج والاستهلاك لمحصول القمح في العراق وذلك من خلال استخدام مجموعة من الوسائل والاساليب التي تعمل على زيادة حجم الاستثمارات الزراعية وزيادة كفاءة استغلال الاراضي الزراعية والتوسع فيها .
- 3- المحاولة جهد الامكان في تقليل حجم الاهتمام بالسياسات الاستيرادية التي يكون لها اثر بارز في الاضرار بكمية المنتج المحلي وبالتالي زيادة حجم الفجوة الغذائية بين الانتاج والاستهلاك .
- 4- السعي الى وضع سياسات استثمارية يكون فيها هناك نوع من التطور والاهتمام بالقطاع الزراعي فيما يتعلق بمحصول القمح وذلك من خلال تطوير البنى التحتية في مجالات الري واستصلاح الاراضي الزراعية ومشاريع الامن الغذائي من اجل الوصول الى حالة الاكتفاء الذاتي .

المصادر

- 1) د. خزعل الجاسم ، الامن الغذائي العربي وازمة الاقتصاد الزراعي ، مجلة النفط والتنمية ، العدد الخاص، 1990، ص123.
- 2) منظمة الزراعة والاغذية التابع للأمم المتحدة ، الامن الغذائي والتغذية، 1996، ص 2-9 .
- 3) سالم توفيق النجفي ، المتطلبات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقير في الوطن العربي ، اشكالية الوضع الراهن ومازق المستقبل ، مجلة بيت الحكمة ، بغداد ، 1999 ، ص 16 .

- (4) محمد السيد عبد السلام ، الامن الغذائي للوطن العربي ، سلسلة عالم المعرفة ، عدد 230 ، 1982 ، ص 7 .
- (5) منصور الراوي ، الامن الغذائي العربي مفهومه وواقعه ، مجلة شؤون عربية ، عدد 75 ، ايلول 1993 ، ص 48.
- (6) عوض خليفة موسى ، التعاون الافريقي في تحقيق الامن الغذائي ، الندوة العلمية حول محور " در الكوارث - ملتقى الجامعات الافريقية (التعاون والتدخل) " ، يناير 2006 .
- (7) عبد الغفور ابراهيم احمد ، الامن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية ، مجلة بيت الحكمة ، بغداد ، 1999 ، ص 16 .
- (8) سالم توفيق النجفي ، مصدر سابق ، ص 16 .
- (9) حافظ ستهم واخرون ، العجز الغذائي في تونس الخضراء ، مطبعة المنظمة الصناعية الشرقية ، تونس ، 1990 ، ص 12.
- (10) صالح الصالحي ، التبعية الغذائية واستراتيجية تحقيق الامن الغذائي في اطار التكامل بين الاقطار المغاربية ، مجلة المستقبل العربي ، عدد 211 ، بيروت ، 1996 ، ص 106 .
- (11) ابراهيم العيساوي ، قياس التبعية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، 1989 ، ص 52-69
- (12) انعام يحيى الحاج محمد الحليم ، الامن الغذائي في اقطار الخليج العربي ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 1988 ، ص 10 .
- (13) منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ، حالة الاغذية الزراعية – الامن الغذائي – بعض الابعاد على مستوى الاقتصاد الكلي ، مؤتمر القمة العالمية ، المجلد الثالث ، 1996 ، ص 18 .
- (14) مجذاب بدر العناد ، ازمة التنمية الزراعية وانعكاساتها على الامن الغذائي العربي ، مجلة شؤون عربية ، العدد 86 ، القاهرة ، 1996 ، ص 46 .
- (15) سالم توفيق النجفي ، مصدر سابق ، ص 22 .
- (16) رجاء طعمة الواسطي ، تقييم السياسات السعيرية الزراعية لمحاصيل الحبوب الاساسية في العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الزراعة جامعة بغداد ، 2003 ، ص 118 .
- (17) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، المخطط الرئيسي لتنمية قطاع الحبوب في الوطن العربي ، الخرطوم ، 1994 ، ص 84 .
- (18) محمد جاسم محمد العاني. "أساليب التحليل الكمي في مجال التخطيط الحضري والاقليمي بين النظرية والتطبيق" , دار صفاء للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى, 2006, ص 28-30